

## الهيئة المنظمة تنوّه بجهود نحاس وإجراءاته

آخر وإنما تشكل موازنتها عند الموافقة عليها أصولاً، المستند الوحيد الذي يرعى مصادر تمويل الهيئة لقيامها بكل مهامها الرقابية والتنظيمية ومسؤولياتها المنصوص عليها في القانون». وتابعت أنه يهّمها التذكير بأنها «كمؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية مع خضوعها لرقابة ديوان المحاسبة»، مشيرة إلى أنه «يجب عليها كلما كان ذلك ضرورياً لتأمين المصلحة العامة وتطوير قطاع الاتصالات وضمان حقوق جميع الأطراف العاملة فيه وحقوق المواطنين، التوجه إلى الإعلام لشرح مقاربتها للمسائل والتحديات المطروحة والمهمة لقطاع الاتصالات، وقد جاء بيان الهيئة الصادر في الربع الأول من العام الجاري تنفيذاً لذلك».

وختم البيان بشكر نحاس على «غيرته على هيبة وحصانة الهيئة التي تأتي تأكيداً لحرص الهيئة الشديد وممارستها المستمرة لمبادئ الشفافية في إدارتها التنظيمية والمالية».

(الأخبار)

ردت الهيئة المنظمة للاتصالات على بيان وزير الاتصالات شربل نحاس حول العلاقة بين وزارته وبينها، منوّهة «بجهد في مجال دعم استقلالية الهيئة المالية والإدارية وحرصه على هيبته وحصانتها»، مؤكدة حقها في اللجوء إلى الإعلام لشرح موقفها.

وكان نحاس قد أشار في بيانه إلى التزام وزارته تمويل احتياجات الهيئة، وتحديد رواتب الموظفين رغم انتهاء الفترة القانونية لاستفادتها منها من خلال «إطار تعاقدى مع الهيئة يتأتى من خلاله لها مصدر دخل لقاء الأعمال الاستشارية». وفي هذا الإطار أقر مجلس الوزراء سلفة للهيئة قيمتها 1,5 مليار ليرة.

وقالت الهيئة في بيانها إنها «تشكر مقام مجلس الوزراء على موافقته على مرسوم السلفة المعدل كما تشكر تفهم معالي وزير الاتصالات لوضع الهيئة المالي المأزوم وتعاونته لتحرير السلفة».

وأكدت الهيئة أنه «وفق أحكام قانون الاتصالات لا إمكان لدخولها بأية علاقة تعاقدية مع أي طرف